

Distr.: General
3 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٣٤ من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر: السيد هشام أوسي حمو (المغرب)

أولا - مقدمة

- ١ - ترد التوصية السابقة التي قدمتها اللجنة الخامسة إلى الجمعية العامة في إطار البند ١٣٤ من جدول الأعمال في تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة [A/73/671](#).
- ٢ - وقد استأنفت اللجنة الخامسة نظرها في هذا البند في جلستها ٣٤ و ٤١ المعقودتين في ٧ أيار/مايو و ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩. وترد البيانات التي أدلى بها والملاحظات التي أبدت خلال نظر اللجنة في البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة^(١).
- ٣ - ولمواصلة النظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة الخامسة:
 - (أ) تقرير مجلس مراجعي الحسابات والتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ([A/73/5 \(Vol. II\)](#)).
 - (ب) تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ([A/73/750](#))؛
 - (ج) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة ([A/73/857](#)).

(١) [A/C.5/73/SR.34](#) و [A/C.5/73/SR.41](#).



ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.5/73/L.33

٤ - في الجلسة ٤١ المعقودة في ٣ تموز/يوليه، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار عنوانه "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات" (A/C.5/73/L.33)، قدمته المراقبة عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب، بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان وانضم في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع القرار.

٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اقترحت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية شفويا إدخال تعديل على مشروع القرار على النحو التالي:

(أ) في الفقرة ١ من المنطوق، تُحذف العبارتان التاليتان: "، وتقر التوصيات" و "، باستثناء ما يرد منها في الفقرات ١٤٤، و ١٤٩، و ١٥١، و ٢٦٦، و ٢٧٣، و ٢٨٠، و ٣٨٥، و ٣٨٧ من التقرير"؛

(ب) تُحذف الفقرة ٥ من المنطوق.

٧ - وفي الجلسة ٤١ أيضا، أدلى ممثل فنلندا (باسم الاتحاد الأوروبي) ببيان تأييدا للتعديل المقترح.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، طلب المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب، بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، إجراء تصويت مسجل على التعديل المقترح.

٩ - وفي الجلسة نفسها، رفضت اللجنة التعديل المقترح بتصويت مسجل بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٤٧ صوتا، وامتناع عضوين عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ولبنان، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، واندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية،

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، وسورينام، وشيلي، والصين، والعراق، وغامبيا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، وكازاخستان، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومصر، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، واليمن.

الممتنعون:

الكاميرون وليبيريا.

١٠ - وفي الجلسة ٤١ أيضا، وبعد التصويت، طلبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار بأكمله.

١١ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.5/73/L.33 بتصويت مسجل بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ٤٦ صوتا، دون امتناع أي عضو عن التصويت (انظر الفقرة ١٣). وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، وسورينام، وشيلي، والصين، والعراق، وغامبيا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، وكازاخستان، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، واليمن.

المعارضون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجيل الأسود، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا،
والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الممتنعون: لا أحد.

١٢ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلت ممثلات باكستان وإسرائيل وسويسرا والسلفادور ببيانات
تعليلًا لمواقف وفود بلدانهن.

ثالثاً - توصية اللجنة الخامسة

١٣ - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٨/٧٢، ٨/٧٣، ٢٦٨/٧٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،

وقد نظرت في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وتقارير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام^(١)، وفي تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨^(٢)، وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٣)،

١ - تحيط علماً بأراء مراجعي الحسابات والنتائج التي خلصوا إليها، وتقر التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات، باستثناء ما يرد منها في الفقرات ١٤٤، ١٤٩، ١٥١، و ٢٦٦، ٢٧٣، و ٢٨٠، و ٣٨٥، و ٣٨٧ من التقرير؛

٢ - تقر ما يرد من الاستنتاجات والتوصيات في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٣)، وفي الفقرات ٢١ و ٢٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من تقرير اللجنة الاستشارية عن الملاحظات والتوصيات المتعلقة بالمسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام^(٤)؛

٣ - تشير إلى الفقرة ٣ من قرارها ٨/٧٢، وتكرر في هذا الصدد طلبها إلى اللجنة الاستشارية بأن يقدم تقريرها بشأن مجلس مراجعي الحسابات على نحو منفصل إلى الجمعية العامة في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال؛

٤ - تشير إلى الفقرة ٢٢ من تقرير اللجنة الاستشارية^(٤)، وتعرب عن القلق البالغ لأن التقرير الأخير لمجلس مراجعي الحسابات عن عمليات حفظ السلام يتضمن بعض المسائل التي تعتبر من مسائل السياسة العامة التي تقع ضمن اختصاص الدول الأعضاء؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام عدم تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرات ١٤٤، و ١٤٩، و ١٥١، و ٢٦٦، و ٢٧٣، و ٢٨٠، و ٣٨٥، و ٣٨٧ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم ٥، المجلد الثاني (A/73/5 (Vol. II)).

(٢) A/73/750.

(٣) A/73/857.

(٤) A/73/755.

- ٦ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ التام لما تم إقراره من توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتوصيات اللجنة الاستشارية المتصلة بما على وجه السرعة وفي الوقت المناسب؛
- ٧ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يواصل تحديد إطار زمني متوقع لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي أقرت وأولويات تنفيذها، بما في ذلك تحديد أسماء الموظفين المسؤولين عن تنفيذها والتدابير المتخذة في ذلك الصدد؛
- ٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره المقبل عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، شرحا وافيا لحالات التأخر في تنفيذ جميع توصيات المجلس التي أقرت ولم تنفذ بعد والأسباب الجذرية لتكرر بحث المسائل والتدابير التي يتعين اتخاذها.